

## الولايات المتحدة وتوازنات القوى في الشرق الأوسط

(دراسة في مستقبل التوازنات الإستراتيجية)

د. علي فارس حميد<sup>(\*)</sup> م.م وسناء  
محمد إبراهيم<sup>(\*\*)</sup>

Since 2002, the features of the US began to change in the strategy in place for the management of international alliances and the terms of the strategy through alliances that the United States set up its leadership with countries that do not agree with them ideologically and intellectually, they meet with the targets associated with the fight against international terrorism and the protection of national security and dissemination of values declared strategy democracy, the US strategy paid to achieve other goals are more important, it is a trump card to announce a new ally every day as required by the US interest and that it applies to the Middle East.

المقدمة

منذ عام 2002 بدأت ملامح التغيير الأمريكي في الاستراتيجية الموضوعية لادارة التحالفات الدولية وتوضحت هذه الاستراتيجية من خلال التحالفات التي شكلتها الولايات المتحدة بقيادتها مع دول لا تتفق معها ايدولوجيا ولا فكريا، الا انها تلتقي معها في اهداف استراتيجية معلنة مرتبطة بمحاربة الارهاب الدولي وحماية الامن القومي ونشر القيم الديمقراطية، وهذه الاستراتيجية الأمريكية دفعتها لتحقيق اهداف اخرى اكثر اهمية، فهي ورقة رابحة للاعلان عن حليف جديد كل يوم بحسب ما تقتضيه المصلحة الأمريكية وينطبق هذا الامر على منطقة الشرق الاوسط.

<sup>(\*)</sup> كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.

<sup>(\*\*)</sup> كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.

وتمر منطقة الشرق الأوسط بتحويلات واسعة تكاد تطال معظم الأدوار الإستراتيجية لقوى المنطقة، التي كانت متربعة على نفوذه، فإنتقال القوى الإقليمية من دورها في التوازنات الإقليمية إلى صياغة أنماط التفاعلات الجديدة في النظام الإقليمي، وجعل حالة التنافس والصراع تتزايد في ما بينها، لتشهد المنطقة حالة من الإندفاع المنضبط أحياناً والفوضوي في أحيان أخرى لإيجاد مناطق نفوذ جديدة لها.

ورغم تباين الأدوار والمصالح للقوى الدولية والإقليمية معاً، إلا أن الخيارات الإستراتيجية لهذه القوى تتجه نحو فرض ذاتها القومية على الأطراف الأخرى، لاسيما ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إلى فرض مصالحها الحيوية على جميع المعادلات الإقليمية، وهذا مايفسر الشراكات الإستراتيجية المؤقتة التي تقوم بها مع قوى المنطقة أو القوى الخارجية، فهي لم تعلن عن حليف إستراتيجي دائم بإستثناء إسرائيل، وبالتالي مازالت خيارات الأمن القومي الأمريكي في المنطقة غير مستقرة بخصوص القوى المؤهلة لقيادة المنطقة، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية أو تركيا من جهة، أو فيما يتعلق بحدود الدور الذي سوف تمارسه إيران وأطراف الممانعة والمقاومة من جهة أخرى خصوصاً بعد الإتفاق النووي معها.

تنطلق اهمية الدراسة من ان الولايات المتحدة بحاجة مستمرة إلى أدوار الشركاء الدوليين كالإتحاد الأوروبي في إدارة الصراعات التي تعصف بالمنطقة، أو إيجاد نوعية جديدة من إدارة التعامل مع المنافسين الدوليين كروسيا، فالحرب المكلفة على تنظيم داعش تضعف مكانة الولايات المتحدة من الناحية الإقتصادية في حالة التكفل بها بدون شركاء، الأمر الذي يدفع بالخيارات إلى ترجيح خيارات التحالف الدولي بدلاً من التفرد وهذا ما لجأت له الولايات المتحدة بعد إجتماع باريس 2014، كذلك الحال بالنسبة لروسيا، إذ من الصعب حسم الصراع في سوريا بشكل موازن من دون التعامل مع روسيا وشركتها المتميزة مع إيران بشأن وضع الرئيس الأسد أو التعامل مع الحالة في الشرق الأوسط. فالتفرد الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية القيام به في الشرق الأوسط في إدارة الرئيس جورج بوش الابن كان ذو تكلفة باهضة قادت

الولايات المتحدة الأمريكية إلى خسائر عالية من حيث المقدرة على التعامل مع بقية التهديدات العالمية لاسيما ما يخص صعود الصين في الباسفيك.

إن الإزدواجية في التعامل مع الخيارات الإقليمية وصعوبة تقدير موقف واضح يشكل أحد أهم إشكاليات إدارة الولايات المتحدة للتفاعلات في المنطقة، لاسيما ما يتعلق بصعوبة التمييز بين المحاور التي تدعمها الولايات المتحدة أو التي تتصارع معها، وبالتالي فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها (تمارس الولايات المتحدة الأمريكية دور الموازن الإقليمي عبر الإندفاع المنضبط، إذ لا تحالفات نهائية بقدر ما هناك شراكات منتجة، الأمر الذي يجعلها قادرة على التأثير الإيجابي في القضايا الاستراتيجية العالمية).

توزعت الدراسة على ثلاث محاور أساسية: حيث جاء المطلب الأول ليتعامل مع إدارة الولايات المتحدة للتوازنات الإقليمية والتحول من مبدأ التحالفات إلى موازنة الأدوار الاستراتيجية، أما الثاني فقد خصص لدراسة سوريا كمحفز للإستقرار والتغيير في النظام الإقليمي، في حين تناول المطلب الثالث، داعش والقاعدة والأهداف الجديدة لسلوك الجماعات الجهادية في الشرق الأوسط ومدى تأثيرها على سلوك الإندفاع المنضبط للولايات المتحدة، أما المطلب الرابع فقد تناول السيناريوهات المستقبلية للسلوك الإستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية لأدارة التوازنات

ليس من السهل على الولايات المتحدة الأمريكية إدارة التوازنات في منطقة الشرق الأوسط من دون الأخذ بعين الإعتبار الأوزان الإستراتيجية لكل من تركيا والسعودية كلاعبين مهمين في المنطقة، فلكلاهما مكانة مهمة في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة، فضلاً عن أن تحالف كليهما يشكل تهديداً أساسياً لمكانة الولايات المتحدة في المنطقة، إذ أنها سوف تفقد المقدرة على ممارسة دور الموازن بسبب مقدرة الدولتين على فرض ذاتهما الوطنية على إعتبرات التفاعل الجيوسراتيجي في المنطقة<sup>(1)</sup>. وهذا مايجعل الولايات المتحدة تعمد الى استخدام اسلوب الادارة والتوجيه في التعامل مع التهديدات الأساسية القائمة على أساس العقيدة الفكرية والأيدولوجية

من أجل ضبط ملامح الإنبعث الإسلامي المحتمل، والذي يشكل واحداً من التهديدات الرئيسة لها في منطقة الشرق الأوسط<sup>(2)</sup>.

ورغم إمكانية التحالف الثنائي بين تركيا والمملكة العربية السعودية، إلا أن الولايات المتحدة تمكنت من فرض التوازن بينهما على حساب التحالف من خلال توظيف الأيديولوجية في تقدير المصالح الإستراتيجية، فكان لهوض الأخوان المسلمين في مصر وتونس وربط مشاريعهما الإستراتيجية بما تفرضه خيارات تركيا وقطر من تخوف المملكة العربية السعودية بشأن إنبهار مكائنها الإقليمية، مما وضعها باتجاه تعزيز هذه المكانة عبر ضرب مشروع الأخوان المسلمين في مصر. فالإندفاع الذي كانت تبحث عنه تركيا في إدارة نمطية التفاعلات الإقليمية جعلها تكون أمام خسارة المراهنات التي قامت عليها إستراتيجية الأمن القومي التركي<sup>(3)</sup>، إذ كان لفقدان الأخوان المسلمين في مصر تأثير واضح على الفرص التي كانت تسعى إلى فرضها تركيا عبر ما أسماه أحمد داود أوغلو بالعمق الإستراتيجي<sup>(4)</sup>، فضلاً عن أنه أفقدها بعض الخيارات الإستراتيجية التي كانت تسعى لها مصر والتي تستهدف تشكيل تحالف يضم إلى جانبها إيران وتركيا كقوتين إسلاميتين في المنطقة حسب تصريحات مؤسسة الرئاسة المصرية<sup>(5)</sup>.

لقد ساهمت التراجعات المستمرة في مؤهلات الدور التركي إلى إنتقال الدور الإستراتيجي لصالح المملكة العربية السعودية بدلاً من تركيا، وإن كانت أنماط الإدارة مختلفة بعض الشيء، في صياغة التعقيدات الجديدة خصوصاً بعد سيطرة تنظيم داعش على محافظة نينوى في أن تنتقل الخيارات الإستراتيجية إلى محاربة تنظيم داعش عبر التحالف الدولي الذي يستهدف توزيع عملية التوازن بين البر والجو مع القوى التي تسعى إلى فرض مكائنها الإستراتيجية في هذه الحرب. ومن أجل إستمرار القدرة على إدارة التوازنات الإقليمية إتجهت الإستراتيجية الأمريكية إلى مسك الجو عبر طيران التحالف الدولي، فهي لاتمكن من إرسال قوات برية لإدارة الحرب على تنظيم داعش بسبب وجود تشكيلات الحشد الشعبي، علاوةً على المساعدات العسكرية البشرية والمادية التي تقدمها إيران على مستوى الأرض، وهذا ما جعل إدارة الحرب تتجه نحو

الوجود عبر الموازنة وليس التحالف من أجل تأمين مكانة مصالحها الحيوية في هذا المجال<sup>(6)</sup>.

إن استراتيجية التحالف الدولي المتبعة في إدارة الحرب على داعش غير قادرة على حسم الموقف عسكرياً مع تنظيم داعش، بل أنها حددت قبل خوض الحرب ثلاث سنوات كحدود زمنية للقضاء على هذه الجماعات، وبدلاً من أن تمارس ضغوطها السياسية على الأطراف الإقليمية لإحتواء التنظيم بدأت تدعم إتجاهات طونفة الصراع في المنطقة من خلال تأييد التحالف الذي قاده المملكة العربية السعودية ضد الحوثيين في اليمن وإعتبار وجودهم تهديداً للأمن القومي العربي، وهو بنفس الوقت يفسر محاولات السعودية في ضرب التمدد المنافس لها قيمياً ومذهبياً سواءً في العراق أو اليمن<sup>(7)</sup>.

إن تمدد الصراع بالنسبة لحرب المملكة العربية السعودية على الحوثيين له تأثيرات كبيرة على الرياض نفسها، لاسيما ومدى قدرتها على إدارة متطلبات الحرب في المستقبل، إذ إن الصراع وفقاً لمعطياته الراهنة والمستقبلية- ينطوي على تهديدات ممتدة لدول التحالف تتجلى في تهديدات أمنية وعسكرية مباشرة وتهديدات أخرى مستقبلية. حيث تتصل التهديدات العسكرية المباشرة بالهجمات التي نفذها الحوثيون داخل الأراضي السعودية، والتي أدت إلى تعظيم تكلفة الصراع بالنسبة للرياض، وكان من أهم هذه الهجمات: إطلاق صواريخ سكود على قاعدة خميس مشيط جنوب السعودية في حزيران 2015<sup>(8)</sup>.

ومن جانب آخر فإن طبيعة الموازنة في السياسات بين تشكيلات الحشد الشعبي وطيران التحالف الدولي، مكن الولايات المتحدة من الإستمرار في قيادة التحالف والمشاركة في توجيه ضربات جوية ضد تنظيم داعش رغم الإنتقادات المستمرة التي يوجهها قادة الحشد الشعبي إلى التحالف الدولي، علاوةً على التهديد بالإنسحاب بسبب إزدواجية الضربات وعدم تمركزها بأهداف واضحة تساهم في تقوية العمليات البرية التي تقودها القوات المسلحة العراقية وفصائل الحشد الشعبي. فمن الصعب الإستمرار بالتقدم ضد تنظيم داعش في العراق تحديداً بدون توفير الغطاء الجوي

لطيران التحالف الدولي الذي فرض هيمنته على الجو الوطني العراقي بسبب التوافق الدولي الذي فرضته ظروف الحرب على تنظيم داعش.

ورغم جميع المدركات التي ترسخت في ذهنية صانع القرار السياسي أو حتى عند صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف الضمني بشرعية الحشد الشعبي دولياً من خلال تصريح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) "يان كوبيش" بتاريخ 22 تموز 2015، ذكر فيه الحشد الشعبي من خلال تصريحه (إن الهجمات العسكرية لقوات الأمن العراقية، بدعم حاسم من قوات الحشد الشعبي، والمتطوعين من القبائل السنية، والتحالف الدولي، لم تغير الكثير في الوضع على الأرض)<sup>(9)</sup>، إلا إن هناك صعوبة في الاستجابة السياسية لموضوع الحشد الشعبي بالشكل الذي يمثله اليوم، فالبحث عن مقاربات إستراتيجية دولية تتعلق بالتحالف الدولي ضد داعش أو داخلية كمأسسة الحشد الشعبي وفقاً لقانون الحرس الوطني يمثل أحد أهم المقاربات الهادفة إلى إيجاد نوع من الموازنة بين القوات البرية في العراق، وبالشكل الذي يضمن نوعاً من اللامركزية في مجال الأمن من أجل عدم تمكين أي طرف من أطراف التفاعل الإقليمي فرض هيمنته على الوضع في سوريا أو العراق<sup>(10)</sup>.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع بالاتجاه الذي لا يمكن من خلاله فرض أحد الأطراف الداخلية أو الإقليمية نفسه على الآخرين، فالجوهر الأساس لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي تتجه نحو الموازنة بين أطراف التفاعل وإن تطلب ذلك توفير الدعم والحماية، كالحالة على سبيل المثال مع قوات سوريا المقاتلة والتي تصنف ضمن حدود مايعرف بالمعارضة المعتدلة، أو في العراق عبر محاولات تسليح بعض الجماعات كالحالة مع البيشمركة في كردستان أو العشائر في الأنبار والموصل، وهذا من شأنه أن يقوي نزعة الجماعات في المساهمة بالإدارة السياسية لتوجد فيما بعد أنموذجاً هشاً في الإدارة لتبقى الولايات المتحدة هي المتحكم في التوازنات السياسية الداخلية والإقليمية.

المطلب الثاني: الازمة السورية وتغيير خارطة التوازنات في المنطقة

ماتزال سوريا تمثل اللاعب الأساس بالنسبة لإيران في المنطقة، حيث إن وجودها يشكل مجالاً حيويًا لحزب الله والمقاومة الإسلامية في فلسطين وأن أي تغيير في موقعها إستراتيجياً سوف يؤثر بالدرجة الأساس على إستراتيجية الأمن القومي الإيراني<sup>(11)</sup>. ومن غير الممكن أن تتنازل إيران عن سوريا إلا من خلال الإعتراف بنفوذ إيران فيها، علاوةً على ضمان مصالحها الحيوية في مكان مشابه بحيث يمكن الموقع الجديد إيران من إستمرار نفوذها مع أطراف المقاومة<sup>(12)</sup>.

وفي مرحلة ما قبل الإعلان عن الإتفاق النووي كان من الصعب التفاوض مع إيران بشأن سوريا، فمخاوف إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني، كان يمثل الأزمة الأساسية لدى صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي من غير الممكن الوصول إلى صياغات نهائية بشأن الشرق الأوسط عموماً وسوريا بشكل خاص من دون تسوية المشاكل الأساسية مع إيران وفي مقدمتها البرنامج النووي.

تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع أزمة البرنامج النووي الإيراني في إطار تحقيق أهداف إستراتيجية في المنطقة تنضوي تحتها زرع المخاوف من خطر امتلاك إيران للسلاح النووي الأمر الذي يهدد دول الخليج خصوصاً ودول الشرق الأوسط عموماً وهذه المخاوف تصب في مصلحة الولايات المتحدة بالدرجة الأساس من خلال توظيف فكرة العدو واغراق دول المنطقة في صفقات اسلحة لا تحتاج لها ولن تستخدمها، وفي إطار إستراتيجيتها في إدارة منطقة الشرق الأوسط فهي تسعى للبقاء على المخاوف الخليجية من إيران وتطبيق إستراتيجية تستنزف القدرات الإيرانية المادية والبشرية من خلال دورها الواضح في الأزمة السورية، فالولايات المتحدة تراهن على عامل الزمن الكفيل بأستمرار الهيمنة على المنطقة وتغيير خارطة القوى فيها.<sup>(13)</sup>

لم يكن الإتفاق النووي يعني بالضرورة التخلص من جميع المشكلات في الشرق الأوسط، بل كان يمثل الخطوة القادرة على فتح قنوات الحوار بشأن قضايا الصراع لاسيما في سوريا والعراق، فإدارة الوضع إستراتيجياً يعني ضرورة السماح لإيران بأن تمارس دوراً مقبولاً في سوريا، وهذا الدور بحاجة إلى إعادة توازنات القوى في المنطقة، الأمر الذي أندر من البداية إن إتجاه التوازن سوف يميل إلى تركيا بدلاً من السعودية،

وهذا ما يؤشر إلى أن هناك عملية إنتقال في الأدوار الإستراتيجية لقوى المنطقة. وبعد الإتفاق النووي بين الغرب وإيران<sup>(14)</sup> بأيام سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان رسمياً عن توفير غطاء جوي لأفراد قوة سوريا الجديدة، وهم مجموعة من المقاتلين الذين حصلوا على التدريب والتجهيز من قبل الولايات المتحدة في تركيا، حيث تكفلت الولايات المتحدة بتوفير الغطاء الجوي لهؤلاء الأفراد من تهديد داعش أو نظام بشار الأسد، مما سوف يعطيهم مكانة متميزة في الصراع القادم بسوريا بشكل كبير، خصوصاً إذا ما تم الربط بين هذه المجموعة كمتغير في الصراع مع المنطقة الآمنة التي تستهدفها تركيا، مما يعني إن إتجاهات التوازن الجديد في سوريا لن تكون بصالح المجاميع العشوائية غير المنضبطة كالحال مع داعش إنما سوف تكون أكثر ميلاً بإتجاه الفصائل الأكثر سيطرة في هذا الصراع<sup>(15)</sup>.

إن الادارة الامريكية للتوازنات الإقليمية في المنطقة تتجه نحو الإحلال والمبادلة في ذات الوقت، فالولايات المتحدة مازالت لم تركز على حليف مناسب يمكنه الإدارة بالوكالة بصفة إستراتيجية، ولعل السبب في ذلك يرتبط بطبيعة التعقيد المذهبي التي تعيشه المنطقة، فضلاً عن حركة الجماعات الإجتماعية داخل الأقاليم الوطنية، التي لم تستقر هي الأخرى بسبب إنتقالات التهديد وعدم إستقراره، وبالتالي فإن الميل في حسابات التوازن لن يستقر إلا بإستقرار مصادر التهديد أو السيطرة عليها. إن الميل الأمريكي لدعم الإئتلاف السوري والقنوات العسكرية التابعة له، سوف يجعلها تسيطر على فوضى الجماعات المسلحة في سوريا، فالدخول في تفاوض مع مؤيدي نظام بشار الأسد كروسيا، يتطلب وجود عنصر قابل للتسوية أو خيارات قابلة للإتفاق كما حدث في الإتفاق النووي مع إيران، وبالتالي سوف تمكن الولايات المتحدة تركيا من تحديد المنطقة الآمنة إذا ما إستطاعت تنفيذ المخطط العسكري الجديد في شمال سوريا. علاوةً على أن تبني جناح سياسي يمتلك قاعدة عسكرية على الأرض سوف يمكن الولايات المتحدة من التفاوض مع الأطراف المعارضة للتغيير في سوريا، فالإختلاف بين الأطراف السياسية الإقليمية والدولية على المشاركين في إدارة السلطة في سوريا بعد الأسد يشكل أبرز ملامح الإختلاف بين الأطراف المتفاوضة بهذا الشأن، وبالتالي



فإن الولايات المتحدة سوف تسعى إلى ضبط عملية الصراع في سوريا عبر تحديد محور يمتلك المقدرة على الإدارة السياسية.

إن الإدارة التركية لشمال سوريا تتسم بالتعقيد وما زالت ترمي بالكثير من المتغيرات في هذا الجانب، لاسيما والعلاقة مع حزب العمال الكردستاني، فالمنطقة الآمنة سوف تساهم في عزل حزب العمال الكردستاني عن عين العرب " كوباني، إذ ترى بعض قيادات حزب العمال الكردستاني من أن إقامة المنطقة الآمنة في شمال سوريا هي مراوغة تركيا لضرب عناصر الحزب وإحتواءهم، فتركيا تخشى أن تكون هناك منطقة حكم ذاتي للأكراد السوريين بسبب تزايد تهديدات حزب العمال الكردستاني على تركيا، فوضع الأكراد في العراق والتحالف بين تركيا وكردستان العراق يشكل فرص إستراتيجية بالنسبة إلى تركيا بعكس الوضع الكردي في سوريا<sup>(16)</sup>.

إن من الصعب على الولايات المتحدة أن تستغني عن علاقاتها الإستراتيجية مع الأكراد لصالح تركيا، فالأول يمثل حسابات ضغط تمارسها الولايات المتحدة في تركيا والعراق وسوريا علاوةً على إيران، وبالتالي فإن حسم هذه الورقة بأي إتجاه سواء ينفصال الأكراد وتشكيل دولتهم ضمن حدود المنطقة الجغرافية، أو عزلهم سوف يفقد الولايات المتحدة المقدرة على المناورة مع الدول التي تتعامل معهم، وهذا ما لايسعى له مخططي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في المرحلة الراهنة، وتشير ملفات الحكومة الأمريكية الى ان حكومة اقليم كردستان تتفق أكثر من مليون دولار سنويا على أكبر جماعات ضغط في واشنطن من بينها شركة باتون بوجس البارزة لأسماع صوت الاكراد في الدوائر الحكومية العليا ووسائل الاعلام وبدعم من مسؤولين سابقين لهم اتصالات قوية مثل السفير الاميركي الاسبق في العراق زلماي خليل زاده<sup>(17)</sup>.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف جميع الفرص الممكنة لضمان إستمرار هيمنتها في المنطقة، والحفاظ على تقسيم أدوار القوى بالشكل الذي يؤمن إستمرار نفوذها، فبعد دخول روسيا إلى خارطة التحالف العسكري ضد الإرهاب، بدأت الخيارات الأمريكية سواء في الخارجية أو الكونكرس تميل بإتجاه الخيارات التي يطرحها الروس، مع الإحتفاظ بمقدار من فرض الذات الأمريكية عليها، إذ كان لتصريح

وزير الخارجية الأمريكية "جون كيري" بشأن إمكانية استمرار الرئيس بشار الأسد تمثل تحولاً واضحاً في مسار التفكير الإستراتيجي بشأن سوريا، التي كانت تصر سابقاً على ضرورة عدم مشاركة الأسد في أي تحول سياسي في سوريا<sup>(18)</sup>.

ومن زاوية أخرى فإن قرار موسكو تزويد جيش الأسد بأسلحة برية وجوية حديثة تساعده على استعادة توازنه العسكري، سوف يؤدي إلى تقليل اعتماده الدائم على التشكيلات المسلحة الخارجية المشغولة بالتعامل مع تهديدات تتعرض لها، فالإنسحاب الكامل لبعض فصائل المقاومة والممانعة للحرب على تنظيم داعش في العراق، أو القيود التي تفرضها التفاعلات الدولية والمعادلات الإقليمية على وجود حزب الله في سوريا، إذ يبدو أن موسكو مصرة على تسجيل إنجاز عسكري نوعي في الميدان السوري، الأمر الذي يمكن روسيا من إمتلاك نفوذ جديد في سوريا عبر التعامل مستقبلاً مع الخيارات العسكرية فيها.

المطلب الثالث: القاعدة وداعش (متغيرات ادارة التوازنات في المنطقة).

جاء الاعلان عن تنظيم داعش للدولة الاسلامية في العراق وسوريا، ليؤسس مرحلة جديدة تقوم على الخلاف بين قادة تنظيم القاعدة وتنظيم داعش خصوصاً بعد إنسحاب جبهة النصرة (التي تمثل ذراع القاعدة في سوريا) من التحالف مع التنظيم قبل مرحلة الإعلان عن دولة الخلافة، وبدأت مرحلة من الخلاف الفكري والعملي حول إدارة العمليات العسكرية أو توجيه السلفية الجهادية العالمية، وشكل تفرد داعش بالخلافة في العراق وسوريا شكل من اشكال إعلان الحرب على تنظيم القاعدة الذي كان يجمع أغلب الفصائل المسلحة الجهادية من خلال مبايعة زعيم التنظيم، فضلاً عن أن داعش قد إنتهج سياسات عقائدية و عسكرية تختلف عن السياسات التي كان يمارسها تنظيم القاعدة، الأمر الذي أذكى نوعاً من الصراع بين الفصائل المسلحة التابعة إلى الطرفين في العراق وسوريا.

إستفادات الولايات المتحدة من الخلاف الجديد بين السلفية الجهادية، فالأهداف التي كانت ترسمها القاعدة موجهة نحو أهداف إستراتيجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يطلق عليه في أدبيات السلفية الجهادية الأهداف القريبة والبعيدة،

في حين إن تنظيم داعش يعتمد على الأهداف القريبة بمعنى اللجوء إلى تنظيم الدولة سياسياً وعسكرياً ثم الانتقال باتجاه الأهداف البعيدة<sup>(19)</sup>. ولعل الأفكار التي أوردها أبو بكر ناجي حول إدارة التوحش تفسر المقترحات الإدارية والعملياتية التي ينبغي أن يقوم بها التنظيم من أجل بناء دولة الخلافة<sup>(20)</sup>.

وكان لدعوة زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول الغرب، إلى انتهاج أسلوب "الذئاب المنفردة"<sup>(21)</sup>، في شن هجمات داخل الدول التي يعيشون بها. رغم استمرار عدم اعترافه بشرعية تنظيم "داعش"، غير أن هذا الإعلان سوف يقوي من سيطرة تنظيم داعش داخل العراق وسوريا لأنه سوف يقلص من طبيعة الهجمات التي تقوم بها الولايات المتحدة والتحالف الدولي ضده.

إن التوجه الجديد للسلفية الجهادية من خلال الإنقسام بين القاعدة وداعش سوف يجعل منطقة الشرق الأوسط أمام احتمالين:

الإحتمال الأول: إن السلفية الجهادية سوف تزداد مقدرتها العسكرية على تنفيذ عمليات هجومية نوعية بسبب الهجمات التي قد تقوم بها في الغرب والولايات المتحدة، مما سوف يشغل التحالف الدولي بساحات قتالية جديدة، الأمر الذي قد يقوي تنظيم داعش في الشرق الأوسط. ولعل ما يرجح ذلك هو التفوق في الحسابات المنطقية التي حصدها وقد تحصدها إيران في سوريا والعراق. مما يستدعي إعادة التوازن بين قوى المنطقة عبر تنظيم داعش. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تحاول أن توظف هذا التحول الجديد في بيان القاعدة لصالحه من خلال محاولة موازنة الصراع في الشرق الأوسط، فتقوية تنظيم داعش سوف يزيد من تهديد الأمن القومي لدول المنطقة، الأمر الذي يتطلب وجود الولايات المتحدة لتحقيق الحماية الأمنية. رغم أنها قد تخضع لتهديدات محتملة.

الإحتمال الثاني: إن السلفية الجهادية سوف تواجه أزمة إنتقال إداري وفكري جديد، بسبب ضعف تنظيم القاعدة على القيام بهجمات في دول الغرب أو الولايات المتحدة، علاوة على أن دورها قد يضعف في سوريا بسبب ملامح التوافق السياسي

الذي يلوح بالأفق، فضلاً عن الدور الروسي الذي قلب موازين العمليات العسكرية لصالح نظام الرئيس بشار الأسد. إلى جانب ذلك، فإن حالة التمكين العسكري التي يشهدها العراق سوف تؤمن إنتصارات قادمة في الأنبار ونيوى خصوصاً وأن هنالك إستعدادات سياسية لحسم الحرب على تنظيم داعش، رغم احتمال فقدان الحشد الشعبي الكثير من الإمتيازات المقبلة في هذه الحرب. إلا أن إفتراضات التوازن سوف يحققها التحالف الدولي من خلال تجديد الدور التركي في المنطقة وتأمين حدود إسرائيل من تحركات حزب الله، فالقلق الذي يحيط بإسرائيل من تحركات مستمرة بين حزب الله وسوريا سوف تفقد قيمتها الإستراتيجية من خلال تأمين التوافق السياسي الجديد في سوريا، الأمر الذي سوف يزيد من الضمانات الأمنية بالنسبة لها.

وفي الإتجاه نفسه فإن الغرب سيتمكن من تفرغ الجهاديين السلفيين من داخل دولهم، ليتوجهوا نحو الشرق الأوسط بسبب إتساع الحرب من أجل دولة الخلافة كما تسميها داعش، الأمر الذي يمكن الغرب من ثلاث معطيات:

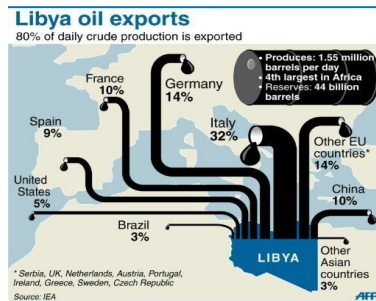
- 1- إضعاف الجهاديين السلفيين في دول الغرب وخصوصاً الدول الأوروبية عبر إنتقالهم منها إلى الشرق الأوسط، ولعل ما يثبت ضعفهم هو عدم تنفيذ عملية عسكرية نوعية من قبل الجهاديين منذ إعلان الطواهري البدء بمثل هكذا عمليات.
- 2- هجرة العرب من المسلمين وغير المسلمين هرباً من سياسات العنف الطائفي في دول الشرق الأوسط، وتحديدأ العراق وسوريا إلى الغرب، من أجل موازنة الأيدي العاملة والحاجات البشرية التي يحتاجها الغرب، بشكل نوعي وأكثر فائدة.

- 3- إن ضعف مقدرة القاعدة على تنفيذ عمليات عسكرية في الدول الغربية، يعني إن السلفية الجهادية سوف تستقر عند تنظيم داعش مستقبلاً.

ولعل أول ما يبدر إلى الذهن أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من إدارة فوضى الإستراتيجيات الإقليمية التي أوجدتها بنفسها في منطقة الشرق الأوسط، إذ لم تخضع حساباتها المنطقية إلى شروط قاسية من قبل شركائها في المنطقة وهذا ما وفر لها المقدرة على إدارة التوازنات بعيداً عن الخضوع. وبالتالي فإن

الولايات المتحدة سوف تتمكن من رسم ملامح التوازن بإسلوب قادر على ضمان مصالحها الحيوية، عبر مناقلة الأدوار بين السعودية وتركيا من جهة وبين مايفرضه خيارات التحول بشأن سوريا من خلال مايعرف بالمعارضة المعتدلة التي إستطاعت تكوين جناح عسكري مرتبط بها ومدعوم بالغطاء الجوي للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش، والذي أفرز منذ بداية عملياته إنتقال في الأدوار الإستراتيجية للقوى المقاتلة بين هذه القوات وجبهة النصرة.

إن طبيعة الإنتقال في الأدوار سيؤثر على تفكير المؤثرين على تنظيم داعش في البحث عن بيئة أكثر تناسباً معهم بسبب الضغوط التي تمارسها إيران في الحرب ضد هذه الجماعات لاسيما في العراق وسوريا، وهذا مايشكل نطاقاً جديداً للتفكير بمناطق جديدة تكون فيها الحركة أكثر مرونة، إن اتساع المجال الحيوي لجيوستراتيجية داعش من شأنه أن يضعف الخيارات الإستراتيجية لدى دول المنطقة، خصوصاً من خلال التفكير بتهديد أمن الطاقة عبر السيطرة على مراكز مهمة للنفط في العراق، ومحاولة بناء أنموذجها العقائدي والسياسي في ليبيا، الأمر الذي سوف يقلل من أهمية بعض الدول في الإقتصاد العالمي بسبب ضعف سيطرتها على مصادر الطاقة الخاصة بها. إذ كان هنالك خلاف بين قادة أنصار الشريعة وآخرين من الأجناب بشأن مبايعة أبو بكر البغدادي، والذين وافقوا في النهاية على إلتحاق أنصار الشريعة بداعش وامتدادها لدرنة، إذ بايعت مجموعات منشقة تنظيم البغدادي لتعلن عن وجودها في 31 تشرين الأول 2014 ولتكون ولاية لداعش هناك<sup>(22)</sup>. إن وجود داعش في ليبيا يعني التمدد على مناطق حيوية في الإقتصاد العالمي خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار النسب التي تعتمد عليها أوروبا بشأن النفط الليبي. وكما هو موضح في الخارطة.<sup>(23)</sup>



الخارطة توضح الحصر التي تعتمد عليها أوروبا والولايات المتحدة من النفط الليبي

ورغم المحاولات التي تستهدفها بعض القوى السياسية في ليبيا إلا أن المشهد السياسي مازال معقداً بسبب غياب التوافق بين القبائل والكتل السياسية، علاوةً على أن القوى الدولية مازالت غير مستقرة في حسم المشهد في ليبيا، فالوضع في ليبيا هو جزء من إدارة الفوضى الخلاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي يصعب السيطرة على النفوذ الإستراتيجي من دون وجود حاجة إستراتيجية لذلك.

ويرتبط التنظيم بجملة من المحفزات الإقتصادية والمالية التي تساعد على إستمراره ضمن إستراتيجيته القائمة على أساس التمدد، والتي تمارس من خلالها قنوات للضغط على الحكومات الوطنية لدول المنطقة بسبب التهديدات الأمنية التي يسببها وجودها، ويحصر بعض المراقبين لهذا الجانب مصادر الإمكانات المالية لتنظيم داعش بالاتي<sup>(24)</sup>:

1- تبرعات أثرياء الخليج: حيث رصدت بعض التقارير وفي مقدمتها التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في شهر يونيو الماضي وجود عدد كبير من الأثرياء والشخصيات الخليجية التي دعمت ومولت الأنشطة الإرهابية في كلٍّ من العراق وسوريا، ووفقاً للتقرير هناك (28) شخصية سعودية، و(12) عراقية، و(5) من الكويت، إلى جانب عدد آخر من قطر والإمارات والبحرين وقطر.

2- عوائد التهريب: من خلال ما يهربه التنظيم من النفط، والأسلحة، والآثار، والمخدرات، والاتجار في البشر.. إلخ؛ حيث ذكر تقرير لقناة ABC الأمريكية وغيرها من المصادر أن العوائد اليومية من النفط المهرب ما بين 2 إلى 4 ملايين دولار.

3- مناجم الذهب التي استولت عليها داعش في مدينة الموصل بعد سيطرتها عليها. وعلى الرغم من المساعي الأمريكية لحسم نفوذ داعش في سوريا والعراق لصالح عملية توافق سياسية بين أطراف التفاعل والصراع، إلا إن حسم الموقف لن ينتهي من

دون ضمانات إستراتيجية لحركة الفاعلين الإقليميين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، فحدود النار والصراع ينبغي أن تنتهي عبر التأجيل وليس الحسم، فمجممل التحركات بين الروس والإيرانيين من جهة والسعودية والتحالف الدولي من جهة أخرى مازالت في مراحلها الأولى، والجميع يسعى إلى تحقيق مكاسب أكبر عبر التفاوض لاسيما وأن إيران قد أصبح لها تأثيراً أكبر في هذا المجال بعد أن تمكنت من فرض ذاتها القومية عبر الإتفاق النووي<sup>(25)</sup>. ثم التنسيق الرباعي الذي تم الإعلان عنه في تشرين الأول 2015 مع روسيا وسوريا والعراق لتنفيذ بعض الضربات الجوية ضد تنظيم داعش، إذ كان لقوة الضربات الروسية في سوريا خصوصاً بعد تمكنها من ضرب مواقع لما يعرف بالمعارضة المعتدلة أثراً في التخوف الأمريكي من هذه الضربات، فضلاً عن الدور الإيراني الذي أصبح نفوذه أكثر تأثيراً في المعادلات الأمنية، إذ أن أبرز الضغوط التي تواجهها الولايات المتحدة والتحالف الدولي هو الضغط الخليجي الذي يحاول معارضة هذا الدور ليمنح نفسه حق التدخل البري.

المطلب الرابع: مستقبل إدارة التوازنات في الشرق الأوسط.

تقوم إستراتيجية الإندفاع المنضبط على أساس قدرة الطرف الأقوى في التفاعلات الإقليمية أو الدولية على إدارة التوازنات من دون الإنخراط فيها، بحيث يكون فيها الطرف حامل الميزان أو اللاعب القادر على توزيع أدوار القوى إستراتيجياً. وترتبط هذه المقدرة بالقدرة على التأثير والإدارة، فتوظيف الفرص والتهديدات في آن واحد لا يمكن تحقيقه من دون إدراك حسابات القوى وتميرها في منظومة التفاعلات المستهدفة، وعلى هذا الأساس فإن خيارات الإندفاع المنضبط قد تجعلنا أمام مجموعة من السيناريوهات المحتملة في هذا الشأن، والتي يمكن التعامل معها من خلال التصنيف التالي:

#### 1- إدارة التوازنات والشراكات المؤقتة.

تقوم الإستراتيجية الأمريكية على أساس الإدارة دون الإنخراط في التوازنات، فهي تتعامل مع معظم القوى بإستثناء إيران وروسيا على أساس الشراكة والتوظيف المؤقت، فالوضع في الشرق الأوسط لا يتحمل التعامل مع حليف دائم وهذا ما يجعل الأدوار

الإستراتيجية للقوى الإقليمية غير مستقرة، فالصعود السعودي عبر قرارات الحرب على الحوثيين بدأت تتراجع لصالح قوى متعددة في مقدمتها مصر التي بدأت تنخرط ضمن تكتيكات جديدة مستفيدة من لحظة الضعف التي بدأت تعيشها السعودية لاسيما في ضوء المشاكل التي تعرضت لها المملكة في موسم الحج لعام 2015، الأمر الذي دفع بعض الأطراف إلى الدعوة أن تكون إدارة الحج تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي بدلاً من فوضى الأمراء الجدد<sup>(26)</sup>.

إن هذه الإنتقالات في الأدوار الإستراتيجية للقوى قد تدفع الولايات المتحدة إلى تحويل إستراتيجية الشراكة بإتجاه مصر عربياً، والتي سوف تمارس أدوار جديدة مستفيدة من ثقلها العربي والقومي لصالح متطلبات التوازن الجديد، فالتكتيكات الجديدة التي بدأت تمارسها حيال سوريا بشأن موقفها المعزز نسبياً لنظام الأسد سوف يجعلها ضمن محور جديد لا يمكن إستبعاده من منحى الصراع الذي تشهده المنطقة، علاوةً عن أن علاقاتها التي بدأت تزداد فاعليتها مع روسيا، والذي سوف يمنحها وزناً جديداً في التفاعلات التي تشهدها المنطقة. علاوةً على المحاولات التي يبذلها الرئيس عبد الفتاح السيسي للإستفادة من الإستثمارات الآسيوية لاسيما الصين بعد مشاريع الإستثمارات التي أعلنت عنها مصر في جولة السيسي إلى شرق آسيا<sup>(27)</sup>، ووفقاً لذلك فإن عملية إدارة الشراكات لن تستقر بل ستتغير وفقاً لما تتطلبه المصالح الإستراتيجية لدول المنطقة، وما تفرضه الإعتبارات الدولية من عملية تقاسم وتوزيع للمسؤوليات، مع حفظ مكانة الدور الأمريكي ومصالحه الحيوية فيها.

وبالتالي فإن الإفتراضات التي تستند إلى هذا المشهد تبقى مرتبطة بطبيعة الأسس التي تحاول من خلالها الولايات المتحدة ضبط الأدوار الإقليمية والدولية، سواء من خلال الإستعانة بالقوى الدولية أو تمكين بعض القوى داخل الإقليم للتأثير على منحى التفاعلات فيها.

2- سوء التقدير وفوضى التوازنات.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى ضبط أدوار القوى الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط عبر توزيع الأدوار بين قوى التفاعل في



المنطقة، إلا أن خيارات سوء التقدير قد ترافق أداء الولايات المتحدة عند عملية توزيع الأدوار، لاسيما ما يخص مواقف بعض القوى التي قد تجد أن مصالحها بدأت تتعرض للمساومة، فالإتفاق النووي ومارافقه من عملية تنظيم في الشرق الأوسط سوف تترك تأثيرها على الصراعات القائمة في المنطقة، حيث أن الدور التركي بدأ يحاول تنظيم نفسه مرة أخرى خصوصاً تجاه الوضع في سوريا، وأخذ الدور السعودي بالتراجع لصالح أدوار جديدة سوف تزداد في تأثيرها الإقليمي كالحالة مع الدور التركي أو الدور المصري الذي أخذت مكانته تزايد في التفاعلات الإقليمية خصوصاً بعد إنخراطه في المشهد السوري لصالح المحور الروسي وتأييده للحل السلمي في سوريا.

إلى جانب ذلك، فإن احتمالات ضعف القدرة على إدارة الجماعات والتنظيمات المسلحة في المنطقة هي ذات احتمالات كبيرة كذلك، إذ إن محفزات إنتقال أدوار هذه الجماعات نحو الولايات المتحدة تبدو عالية جداً خصوصاً بعد بيان الظواهري حول شن هجمات متفرقة على دول الغرب، الأمر الذي قد يجعل الولايات المتحدة أمام تهديدات داخل حدودها القومية، وهذا ما يزيد من تداعيات ضعف فرص التوظيف الإستراتيجي لأدوار قوى وفواعل إقليمية ودولية غير منضبطة بهذا الجانب.

إن صعوبة إدارة التوازنات الإقليمية علاوةً على صعوبة إدارة التحالفات المؤقتة قد يجعل الولايات المتحدة تفقد سيطرتها على مسار التفاعلات الإقليمية مما يجعلها تضطر إلى الإنخراط ضمن أحد محاور هذا التفاعل، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الضغوط الإقليمية وفقدان التجانس بين الحلفاء الإقليميين، وبالتالي سوف تزداد الفجوة بسبب ضيق الخيارات الإستراتيجية المتاحة للتعامل معها.

وقد مثل العراق منذ عام 2003 ركناً أساسياً في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، فالثقل الاستراتيجي الذي يتمتع به فضلاً عن موقعه المهم يساهم في إعادة رسم معادلة أمنية في منطقة الخليج، الأمر الذي قد ينهي طبيعة التفاعلات القائمة على أساس اتفافية (سايكس - بيكو) لتنشأ قواعد جديدة تتحكم بشكل النظام الاقليمي الجديد<sup>(28)</sup>.

ويميل لهذا الرأي العديد من المختصين على اعتبار ان التطورات المتنامية والمعقدة التي تعيشها المنطقة تنذر بحالة من الانتقال الى واقع جغرافي جديد قد يكون من خلاله قوى جديدة داخل المنطقة تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية داخله. ومن بين هؤلاء الباحثين الأستاذ الدكتور "هاني الياس الحديشي" في مقالة له يرى فيها ان المنطقة قد تخضع الى مؤتمرات أممية لتوزيع النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة وهذا ما قد يجعلنا نشهد جغرافية جديدة تغير ماهو قائم الى ما ينبغي ان يكون في ضوء ماتفرضه المصالح الدولية والاقليمية<sup>(29)</sup>.

إن ما يؤكد هذا التحول في استراتيجية بعض القوى الدولية هو حجم المسؤوليات التي بدأت تتبناها بريطانيا وفرنسا بشكل خاص ضمن المنظومة الأوروبية في الشرق الأوسط منذ الدخول في ليبيا فضلاً عن ذلك تأييد فرنسا المنفرد منذ بداية الأزمة في سوريا على القيام بعمليات عسكرية في سوريا رغم التحفظ الدولي في تلك الفترة<sup>(30)</sup>. وبالتالي جاءت مقدمات الفعل الأوروبية على نحو جديد من الأداء حيث الصياغات الجديدة في الاستراتيجية العسكرية وهي تسعى أن تمارس دوراً بوظيفة جديدة خصوصاً بعد أن أصبح الصراع الأمريكي - الروسي في سوريا مستحكماً بنمط عقائدي.

ومع ذلك، فإن هناك احتمالات متباينة لإدارة هذا التبدل الجديد في مراكز القوة والخارطة الجيوستراتيجية للمنطقة، قد تمكن الولايات المتحدة من فرض خياراتها الإستراتيجية على منطقتي التفاعل الإقليمي مما يتيح لها المقدرة على ضبط اتجاهات التوازن الإقليمي.

الخاتمة والاستنتاجات.

ترتبط التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بحالة الفوضى غير المنضبطة التي تحكم اتجاهات متناقضة في أدوار ومراكز القوى والتفكير الإقليمي باتجاهات متجددة، قد تبدو غير مستقرة إلا أنها في واقع التفاعل تحاول صياغة أنماط جديدة للتوازن الإقليمي، بحيث تتحول المنطقة نحو نظام إقليمي جديد يتيح لها إمكانية ضمان مصالحها الحيوية والتأثير المنضبط على مراكز القوة الإقليمية دون تحمل تكلفة

التواجد العسكري المباشر فيه، ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى العديد من الاستنتاجات:

1. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية عبر الإندفاع المنضبط إلى عدم التركيز على تحالفات دائمة بل تكتيكية ومؤقتة، وهذا مايفسر التبدل المستمر ومرونة الإنتقال بين مراكز القوى دون أن تتعرض إلى تأثيرات عالية بشأن إستراتيجيتها القومية، الأمر الذي يتيح لها إمكانيات نشوء نظام إقليمي جديد قادر على حفظ مصالحها الحيوية بشكل مستمر.

2. تتجه طبيعة التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط نحو فرض أنموذج جديد للتوازنات الإقليمية، وهذا الأنموذج هو الذي سيحدد مستقبل الأدوار الإستراتيجية في المنطقة، حيث إن الشراكات المستقبلية سوف تعتمد على تأمين هذا المعطى من توزيع القوة، والتعامل مع قوى مؤهلة للإدارة وحفظ التوازن من السماح لأحداها بالتفوق على الآخر.

3. ان اسلوب الاندفاع المنضبط الذي تعتمده الولايات المتحدة الامريكية في ادارتها لمراكز القوى الاقليمية جاء لتأمين مصالحها الحيوية في المنطقة، مع الأخذ بعين الإعتبار أنها مازالت قادرة على تأمين مستوى مرن من تقاسم المسؤوليات الأمنية والسياسية مع بقية الأطراف الدولية، وهذا من شأنه أن يجعلها ذات قابلية أكبر على إدارة التوازنات التي قد تشهدها المنطقة في المستقبل.

- <sup>(1)</sup> ريتشارد ليل، توازن القوى في العلاقات الدولية. الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة (هاني تابري)، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009م، ص 260، ص 334
- <sup>(2)</sup> صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، ترجمة: مالك عبيد ومحمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1999، ص ص 214-216
- <sup>(3)</sup> علي فارس حميد، طونفة الصراع: مدخل لتشكيل التفاعلات في الشرق الأوسط، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 14، 2015، ص 50
- <sup>(4)</sup> د. خيري عبد الرزاق جاسم، العلاقات المصرية-التركية بعد وصول الاخوان ومستقبلها، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد 32، 2015، ص ص 26-29
- <sup>(5)</sup> حوار مع الدكتور مصطفى أبو الخير، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص ص 92-93
- <sup>(6)</sup> واحدة من أهم سمات الحرب على تنظيم داعش هو موازنة الأدوار الإقليمية والدولية من خلال الأرض والجو. أنظر بالتفصيل: علي فارس حميد، مأزق العراق: تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الإقليمية، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد العاشر، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، 2015، ص ص 48
- <sup>(7)</sup> للمزيد أنظر: علي فارس حميد، مأزق العراق: تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص 41
- <sup>(8)</sup> محمد بسيوني عبد الحليم، حسابات معقدة: التحالف العربي والصراع اليمني.. تكلفة الحرب ومستقبلها، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015م، من خلال الرابط: <http://www.rcssmidest.org/Article/3911>
- <sup>(9)</sup> (10) الحشد الشعبي، الموسوعة الحرة، 2015، <https://www.wikimedia.org>
- <sup>(10)</sup> علي فارس حميد، قرارات الكونكرس: إزدواجية التسليح ولا مركزية الأمن، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2015م.
- <sup>(11)</sup> علي فارس حميد، تحولات العقيدة الدبلوماسية والسياسة الخارجية في حكومة العباد (دراسة في تحديات الأمن الوطني وسيناريوهات الأداء الدبلوماسي)، مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد التاسع، 2015م، ص 45
- <sup>(12)</sup> (13) محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، الازمة السورية والامن القومي الايراني دراسة في الخيارات المتاحة، مجلة قضايا سياسية، العددان 39-40، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين، 2015، ص ص 184-186
- <sup>(13)</sup> (13) فايق حسن الشجيري، فراغ القوة وإعادة تعريف الدور الاقليمي للجمهورية الاسلامية الايرانية، مجلة حمورابي، العدد 14، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص ص 63-64
- <sup>(14)</sup> (14) وللمزيد حول البرنامج النووي الايراني والاتفاق حوله انظر: قاسم حسين الربيعي، البرنامج النووي الايراني من فتوى الامام الى فيينا، مجلة ابحاث لستراتيجية، العدد (8)، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص ص 54-94
- <sup>(15)</sup> (15) انظر: علي فارس حميد، التوافق المشروط.. كيف ستدير أمريكا فوضى الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2015م. عبر الرابط: <http://WWW/mcsr.net>
- <sup>(16)</sup> (16) علي فارس حميد، الصفة الناعمة: كيف ستواجه إسرائيل الاتفاق النووي، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2015. عبر الرابط: <http://www.hcsiraq.org>
- <sup>(17)</sup> (17) فكرت نامق العاني، كرار انور ناصر، محددات الموقف الامريكى من الازمة الامنية في العراق بعد احداث الموصل، مجلة قضايا سياسية، العددان 37-38، كلية العلوم السياسية / جامعة النهدين، 2014، ص 21.
- <sup>(18)</sup> (18) علي فارس حميد، التوافق المشروط.. مصدر سبق ذكره.
- <sup>(19)</sup> (19) أبو بكر ناجي، إدارة التوحش "أخطر مرحلة ستمر بها الأمة"، مركز الدراسات الاسلامية، بلا سنة، ص 15 وما بعدها.
- <sup>(20)</sup> (20) المصدر السابق، ص 20
- <sup>(21)</sup> (21) رابط دعوة أيمن الظواهري منشور على الرابط الإلكتروني: <http://arabic.cnn.com/world/2015/09/13/alqaeda-lone-wolf-attacks>
- <sup>(22)</sup> (22) علي فارس حميد، الحرب في ليبيا.. جيوسياسية جديدة لصراعات ممتدة، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2015م، ص 3
- <sup>(23)</sup> (23) وللإطلاع أكثر حول دور التنظيم في ليبيا انظر: عطيل الجفال، تنظيم داعش من النافذة الليبية، مجلة حوار الفكر، العدد 32، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، 2015، ص ص 167-
- 189
- <sup>(24)</sup> (24) أحمد محمد أبو زيد، من التبرعات الى النفط، كيف تحول تنظيم داعش إلى أغنى تنظيم في العالم، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015، من خلال الرابط: <http://www.rcssmidest.org>
- <sup>(25)</sup> (25) تقرير حول التحركات السياسية للأطراف الفاعلة في المشهد السوري، من خلال الرابط: <http://www.almonitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2015/08/lebanon-beirut-syria-un-envoy-mistura-report-assad-ksa.html>
- <sup>(26)</sup> (26) أبرز من تعامل هذه المواقف هي إيران وتركيا من خلال نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي في تركيا، محمد علي شاهين، أن بلاده يمكن ان تنظم الحج بشكل افضل من السعودية المتهمة بالاهمال بعد حادث التدافع.
- <sup>(27)</sup> (27) مبارك مبارك أحمد، جولة السيسي الآسيوية، الأهداف والتحديات المحتملة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015م، من خلال الرابط: <http://www.rcssmidest.org/Article/3867>
- <sup>(28)</sup> (28) وائل محمد اسماعيل، الفوضى البناءة وأثرها على المعادلة الأمنية الخليجية، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 18، 2011م، ص 8
- <sup>(29)</sup> (29) هاني الياس الحديبي، وجهة نظر مقالة منشورة على صفحة مركز سياسات الشرق الأوسط، من خلال الرابط: <https://www.facebook.com/pages/Middle-East-Politics-Center>
- <sup>(30)</sup> (30) فواز جرجس، وجهة نظر: سوريا مرشحة للدخول في صراع طويل الأمد، مقالة منشورة على الرابط: [www.bbc.uk-arabic](http://www.bbc.uk-arabic)